

فك الاشتباك بين الصحافة المصرية والسلطة

دستور 2014 للقضاء بهذه الحصانة، وأكد أن "التدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم"، ولكنه تجاهل "سلطة" الصحافة، وارتدتها بأيدي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، ونص على أن كليهما "هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وموازنتها مستقلة". سلوك خليل ثابت، وملاك الصحف، اعتمد على كفاءة مهنية يتسلح بها الصحفي، وعلى استقلال اقتصادي يراهن عليه الناشر في إعفاء صحفيي مؤسسته من "كسر العين" براتب شهري رشوة. وكان الأداء المهني عملاً ميدانياً يحتمى بالقارئ ويحتمك إليه، ولا ينتظر نضاً قانونياً يذهب هباءً أمام بطش حكومي. فلم يكن الملك فؤاد بيالي بمصادرة صحيفة وسجن صحفي، وهو محترف تعطيل للدستور، وفي عام 1925 عاش البرلمان بضعة ساعات انتهت بكميديد حله في يوم انعقاده. ورئيس الوزراء إسماعيل صدقي "عدو الشعب" الذي دستور 1923، واستبدل به دستور 1930، ولم يتردد في مصادرة مجلة "روز اليوسف"، الصادرة في 5 أغسطس 1930 بعد الطبع، بسبب غلاف لفران كاريناكيتار صاروخان، عنوانه "حكم الإرهاب"، رسم فيه بلداً يحترق، ويُدوسه إسماعيل صدقي، وفي يده مسدس يخرج من فوهته دخان، وتحتة تعليق "إسماعيل صدقي يحكم البلاد بالعناصر الرشيقة: الحديد والنار".

سعد القرش
روائي مصري

للصحافة في مصر، نظرياً ودستورياً، سلطة تقرب مما تتمتع به سلطات أخرى يُجرّم من يسيء إلى أعضائها، أو يمس استقلالها، مثل القضاء. وفي التطبيق العملي يتراجع الآن هذا الاستقلال إلى حدود الاستحالة والإهانة. وإذا كان صحفي فرنسي من أصل أرمني قد نادى الرئيس إيمانويل ماكرون في الشارع، في يناير 2020، ودعا إلى الإقتراب، والألا يخاف: "كن رجلاً، وتعال تكلم مع مواطني"، وإذا قال مواطن لماكرون في يوليو 2020: "أنت موظف عندي، وسأصوت ضدك"، فإن وزير النقل الفريق كامل وزير دفعه الغضب، في برنامج على الهواء في التلفزيون الحكومي، إلى إنهاء نقاشه تلفوني مع صحفي يعمل مذيعاً، فاكتمل بابتلاع الإهانة مع ما تيسر من ريقه الجاف، ولم يستطع التعليق على إغلاق الخط أمام المشاهدين.

كيف وصلت الصحافة إلى هذا المستنقع، ليس في صدق التوصيف إساءة، فالانتقاع أو الاستنقاع تقرير عن حالة الضحالة، وتقدير دقيق لمهنة في مفترق طرق، ولم يبق لها إلا شبر أو أقل، من مياه راكدة لا تصلح للسباحة الصحافية الحرة، ولكن هذا القدر (بتسكين الدال وفتحها) يسمح بوجود بقايا مهنية توشك أن تنتهي، إلى أن يقرر الصحفيون أو الشعب أمراً آخر.

الصحافيون أيضاً مسؤولون عن وصول الصحافة إلى هذا تنازلياً.. اقتصادي وسياسي. في الأول يقبل بعضهم العمل مستشاراً إعلامياً لوزير أو لمؤسسة حكومية أو خاصة. وظيفة بلا مهام مستشار لا يستشار، ويكاد العمل الوهمي يكون رشوة لصحافيين صغار وآخرين رؤساء تحرير. وأما التنازل السياسي فيجعل من الصحفي موظفاً لدى السلطة، بحجة عبور أزمة مؤقتة، كالحرب على عدو حقيقي أو مختلق. ومن يرضى بالسير في طريق فلا يحق له التراجع، أو رفض إساءات جديدة للتعبية. وبعد هذا التنازلي لا مجال للكلام عن معايير مهنية، هي الحكم، وجدار الصدق أمام أي تغول أمني أو سياسي يستهدف الصحافة والصحافيين.

يفخر صحافيون مصريون، معظمهم رؤساء تحرير حاليون وسابقون، من العجائز سنا والعجزة المعاقين مهتياً، بنشر صورهم مع سفراء في حفلات استقبال في السفارات، ولا أظن تعاملهم غير المهني مع قضية قتل جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول في 2 أكتوبر 2018، استند إلى توجيه رسمي مصري، وإنما كان ذلك الصمت غير الجميل تطبيقاً لنظرية استحياء العيون بعد إطعام الأقوام، ولا تزال صور هؤلاء بملابس الإحرام في مطار القاهرة، وفي الأراضي الحجازية، منشورة في صفحاتهم الفيسبوكية مصحوبة بالشكر للسفير الذي منحهم فرصة أداء الحج والعمرة، ولعل الدعوة تضمنت مارب أخرى.

في "ذكريات" فاطمة اليوسف درس لما يجب أن تكون عليه كبرياء الصحفي، في التعامل بنديّة مع أي مسؤول. فبعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية زار رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل مصر، وطلب لقاء الصحفيين. ولاحظ الصحفي خليل ثابت (1871 - 1964) وجود مقعد واحد في المكان، وفهم أن المقعد لن يكون إلا للضيف الطاووس الذي يستضيفهم في السفارة البريطانية بالقاهرة، وسيكون على الصحفيين أن يقفوا، فاحتج ثابت، وهدد بالخروج إذا لم يحضروا مقاعد للصحافيين، أو يرفعوا مقعد تشرشل. وانسحب من اللقاء قبل أن يبدأ.

سلوك خليل ثابت، وغيره من صحافيين دخلوا السجن في قضايا نشر، في العهد الملكي، لم يكن يحميه دستور يجعل الصحافة سلطة رابعة، كما كان يحلو لأنور السادات أن يتباهى. وينص دستور 1971 على أن "حرية الرأي مكفولة.. حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة"، وأن الصحافة سلطة شعبية مستقلة، كما يقول الدستور نفسه "السلطة القضائية مستقلة". والقضاة مستقلون". واحتفظ

استهداف الصحفيين والمدونين يثنيهم عن توثيق الاعتداءات في ليبيا

مصير مجهول لصحافيين مختطفين خلال مظاهرات طرابلس



كاميرا الموبايل تفي بالمهمة

بين الرأي العام. ودفع الصحافيون غالباً ثمن باهظاً لكشف بعض الحقائق. ووفقت البعثة الأممية في ليبيا، الاعتداءات على الصحفيين والمدونين، وقالت إنها وفقت منذ شهر مايو 2019 من العام الماضي، مما لا يقل عن 9 حالات، تعرض فيها صحافيون ومدونون للاختطاف والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي وفي الكثير من الأحيان إلى التعذيب.

وقالت البعثة الأممية إن الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام، يتعرضون بشكل متكرر للترهيب والمضايقة والتهديدات بالقتل، وأكدت البعثة الأممية، أنها تمكنت من توثيق مقتل 2 من الصحافيين في جنوب طرابلس هذا أكتوبر 2019، وفي يناير 2020، كما تعرضت محطات إذاعيتين للهجوم وإضرار النار فيهما في سرت، وفي 3 أبريل 2020، اختفى مدير إذاعة القره بوللي بينما كان يقود سيارته في القويعة شرق طرابلس، ولا يزال مصيره ومكان تواجدته مجهولين.

وأفاد التقرير السنوي لمرکز "مدافع" لحقوق الإنسان، والصادر في فبراير 2020، أن تصاعد العنف ضد الصحافيين في ليبيا، أدى إلى مغادرة نحو 83 صحافياً ليبيا البلاد في الفترة من 2015-2018.

شبكات الاتصال أو الإنترنت عبر الأقمار الصناعية. وأبدى المرکز الليبي لحرية الصحافة خشية وخوفه الكبيرين على سلامة العديد من المدونين والنشطاء والصحافيين بمدينة طرابلس جراء تريض تشكيلات أمنية عدة لهم واختطافهم واعتقالهم تعسفاً، دون أي امتثال لسلطة سيادة القانون، وانتهاج سياسة ترهيب وتكميم الأقوام، مما جعل العديد من النشطاء ضحايا للإخفاء القسري اليوم.

وطالب رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج بكبح جماح التشكيلات العسكرية، والإقرار وتجسيد الالتزام باحترام حقوق الإنسان وشارة الصحافي على أرض الواقع وحقيهم في النفاذ للمعلومات والاستقلالية التامة. وشدد على السلطات الأمنية والجهات القضائية في مدينة طرابلس بضرورة أن تفصح عن مصير المحتجزين من الصحافيين والنشطاء القبض. وسراحتهم فوراً لبلطان البيات

ويقول متابعون، إن التعرض لحرية الصحافة في ليبيا، على مدار السنوات الماضية ممارسة مستمرة في البلاد، وذلك بسبب بشاعة الجرائم التي ترتكب على الأرض الليبية والانتهاكات على الأوسعدة المختلفة، والجميع يخافون إبراز الحقيقة للعادة أو تداولها

الصحية جراء عدم توفر دواء الخاص بـ"مرض السكري"، فيما غابت المعلومات حول مصير العشرات من المدونين الذين اعتقلوا بأوقات منفردة الأسبوع الماضي. وأشارت حادثة الاعتقال التعسفي للصحافي عبداللطيف أبوحمر، استنكاراً واسعاً وأبدى ذويه قلقاً بالغاً، حيث تم اقتياده من قبل عناصر عسكرية أثناء عمله مع فريق المسح الطبي لأخذ عينات فايروس كورونا بالمرکز الصحفي في منطقة أبوقرين، ولا توجد أي معلومات عن أماكن اعتقاله أو أسبابه.

كما تم الاعتداء بالضرب والمنع من العمل بالنسبة لفريق قناة ليبيا الأحرار وفقاً لبيان نشره تلفزيون ليبيا الأحرار. إلى جانب ذلك، بدأت حملة ترحيب على مواقع التواصل الاجتماعي منذ 28 أغسطس، ووصم المتظاهرين بالخيانة والتحريض، وطالبت صفحات اجتماعية شبيهة بالقبض على المحتجين بتهمه الخيانة، فأصدرت رئاسة أركان الجيش التابعة لحكومة الوفاق البيان رقم 24 الصادر في 26 أغسطس يتهم الحامين والمتظاهرين بـ"الخوغامية وخيانة الوطن".

كما لجأت السلطات إلى قطع جميع خدمات الإنترنت والاتصالات في المدينة، واعتقال أي شخص في حوزته معدات يمكن استخدامها لتثبيت

بات الصحافيون والمدونون في ليبيا يخشون توثيق الأحداث وتغطية الاعتداءات خلال المظاهرات التي انطلقت في طرابلس، بسبب تزايد حالات الاعتقال والإخفاء القسري بشكل مثير للقلق، خصوصاً مع عدم معرفة مصير المختطفين.

طرابلس - تحول الاختطاف والاعتقال إلى شبح يلاحق الصحفيين والمدونين في طرابلس، مع تكرر هذه الحالات أثناء تغطية الاحتجاجات الشعبية ضد تردي الأوضاع المعيشية وتنامي الفساد وسياسة إفكار الشعب، كما سجل ناشطون حالات ضرب واعتداء على فرق إعلامية في ساحات التظاهر، ما جعل الصحفيين يخشون من تغطية المظاهرات.

إذ يجد صعوبة بالغة في التواصل مع الأطراف الفاعلة أو الصحفيين لتوثيق الاعتداءات أو المناصرة بالنظر لحالة التكميم الأمني وتعقب أجهزة الصحافيين والنشطاء المستنقح مما يدفعهم إلى السكوت وعدم الإدلاء بشهاداتهم حول حالات العنف والاعتداءات التي يتعرضون لها خوفاً من ملاحظتهم هم أو ذويهم.

وأفاد صحافيون أن الأمر الخطير هو اختفاء صحافيين وناشطين دون معرفة أي شيء عن مصيرهم، أو الجهة التي اختطفتهم، ولا يزال مصير الصحافي سامي الشريف مدير راديو الجوهرة والناشط مهتم الكوفاي مجهولاً، والعديد من المدونين مخفيين قسراً على أيدي تشكيلات أمنية لم تعترف بها وزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني، في حين من المفترض أن تكون تحت سيطرتها في العاصمة الليبية.

السلطات قطعت خدمات الإنترنت والاتصالات في طرابلس، واعتقلت أي شخص في حوزته معدات للاتصال بالإنترنت

وذكرت مصادر صحافية أن الصحافي سامي الشريف مدير راديو الجوهرة اختطف منذ ليلة الأحد 23 أغسطس من قبل إحدى التشكيلات الأمنية، ويعاني من تدهور في حالته

منع قناة إخبارية لبنانية من دخول القصر الرئاسي بسبب انتقادها لميشال عون

بيروت - منع القصر الرئاسي اللبناني قناة "أم.تي.في" اللبنانية من تغطية الاستشارات النيابية الملزمة التي يسمي خلالها النواب اللبنانيون مرشحيهم لرئاسة الحكومة المقبلة، في إجراء غير مسبوق بالنسبة للقصر الرئاسي.

وقالت القناة في بيان، إنه "في يوم الاثنين 26 أغسطس، تم منع قناة 'أم.تي.في' من دخول القصر الجمهوري في بعداء، لتغطية الحدث ومواكبة التحضيرات والتطورات".

وربط متابعون الإجراء الرئاسي بقرار التيار الوطني الحر الذي يتزعمه جبران باسيل، مقاطعة القناة قبل أيام، مبدية استنكارهم لمنع وسيلة إعلامية من التغطية في مقر عام رسمي ولاسيما القصر الجمهوري.

وقال النائب ميشال ضاهر، في تغريدة عبر تويتر "لم يتبق لنا سوى حُرّيّة التعبير في هذا البلد، وأحد أهم أشكال التعبير يتمثل بالإعلام الحر، فكيف بصوت صادق كمحطة 'أم.تي.في'؟ كل التضامن مع المحطة التي لم تستكث قوَى القمع في ما مضى، وأناشد دوائر قصر بعداء إعادة النظر بقرار

منع محطة لبنانية من تغطية النشاطات الرسمية لرئاسة الجمهورية".

من جهته، رد المكتب الإعلامي في القصر الجمهوري على الاحتجاجات ضده عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بإصدار بيان اعتبر فيه أن المنع من



الرئاسة اللبنانية لا تتسامح مع النقد